الجمعيات المهنية وضمان الجودة في المكتبات والمعلومات جمعية المكتبات الأمريكية (ALA) نموذجاً

عادل ساسي عبدالرحمن قسم المكتبات وتقنية المعلومات بكلية الأداب والتربية صبراتة

الستخلص:

حضيت جودة التعليم العالي باهتمام كبير في معظم دول العالم باعتبارها الركيزة الأساسية لضمان جودة مخرجاتها، وبناء على ذلك فإن تحديد معايير الجودة يحتل أهمية كبيرة في إطار التطبيق العملي لها في مختلف المؤسسات التعليمية. ونظراً لأهميتها فقد انتشرت الهيئات العالمية لضمان الجودة في التعليم العالي في مختلف بلاد العالم، والتي عملت على تحديد السياسات والمعايير لضمان جودة البرامج في التدريب، وبهذا أصبح لزاماً على مؤسساته الأخذ بها والعمل ببرامجها كمتطلب أساسي للاعتراف بها واعتمادها، ولضمان مكانتها مع منافسيها في ميدان العمل.

فمجال المكتبات والمعلومات من المجالات التي تتطلب ضرورة وضع مثل هذه البرامج بسبب التطورات الحاصلة على إثر التحولات التكنولوجية التي أدت إلى تغيرات عميقة في مفهوم وبيئة العمل المكتبي والمعلوماتي بشكل عام، وهنا تظهر الحاجة إلى دور الجمعيات المهنية في وضع المعابير اللازمة لضمان جودة التدريب وجودة الأداء، ويهدف هذا البحث إلى إبراز دور الجمعيات المهنية في رسم واعتماد (Accreditation) البرامج التدريبية في مجال المكتبات والمعلومات، من خلال التعرض إلى التجربة الرائدة لجمعية المكتبات الأمريكية (ALA)، حيث سيتم التطرق إلى وثيقة الإرشادات التي وضعتها الجمعية والتي تحدد المبادئ العامة للتدريب في مجال المكتبات

والمعلومات، بالإضافة إلى طرقه ومتطلباته، وهي المبادئ المعتمدة والمطبقة من طرف عدد كبير من مؤسسات التدريب في المجال داخل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، مع مناقشة إمكانية تفعيل دور الجمعيات المهنية العربية في دعم وتطوير برامج التدريب المطبقة من طرف مؤسسات التدريب العربية والارتقاء بها، أسوة بجمعية المكتبات الأمريكية في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية:

برامج التدريب، المكتبات والمعلومات، الجمعيات المهنية، معايير الجودة والاعتماد ، جمعية المكتبات الأمريكية.

مقدمة:

حصلت جودة التعليم العالي على اهتمام كبير في معظم دول العالم باعتبارها الركيزة الأساسية لضمان جودة مخرجاتها، وبناء على ذلك فإن تحديد معايير الجودة يحتل أهمية كبيرة في إطار التطبيق العملي لها في مختلف المؤسسات التعليمية، وانتشرت بذلك الهيئات العالمية لضمان الجودة في التعليم العالي، التي عملت على تحديد السياسات والمعايير لضمان جودة البرامج في التعليم، وأصبح لزاماً على مؤسساته الأخذ بها وتطبيقها في برامجها كمتطلب أساسي للاعتراف بها واعتمادها، ولضمان مكانتها مع منافسيها في ميدان العمل، كما يعد مجال المكتبات والمعلومات من المجالات التي تستدعي ضرورة وضع مثل هذه البرامج بسبب التطورات الحاصلة على إثر التحولات التكنولوجية التي أدت إلى تغيرات عميقة في مفهوم وبيئة العمل المكتبي والمعلوماتي بشكل عام، وهنا يتبين مدى الحاجة إلى دور الجمعيات المهنية في وضع المعايير اللازمة لضمان جودة التعليم وجودة الأداء.

مشكلة البحث:

ترتبط مشكلة البحث بإبراز دور الجمعيات المهنية في مجال المكتبات والمعلومات في ضمان جودة برامج تدريب أخصائيي ومهنيي المكتبات والمعلومات، وتوضيح الآليات المناسبة لتأكيد مساهمتها بشكل فعال، على اعتبار أنها أصبحت اليوم شريكاً أساسياً في عملية إعداد وتدريب المكتبيين والوثائقيين والأرشيفيين، ورسم البرامج التدريبية التي تمكن من الحصول على المهارات

والمعارف النظرية والتطبيقية لممارسة هذه المهن، لاسيما من خلال آلية اعتماد (Accreditation) برامج التدريب التي تمثل جمعية المكتبات الأمريكية النموذج الأمثل لتطبيقها.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى توضيح العلاقة بين الجودة والاعتماد الأكاديمي، ودور الجمعيات المهنية في مجال المكتبات والمعلومات في الإعداد الجامعي والأكاديمي لأخصائيي المكتبات والمعلومات، وتوضيح طرق وآليات مساهمتها في هذه العملية، مع التركيز على توضيح آلية اعتماد برامج التدريب (Accreditation) ومدى قدرتها على تمكين المؤسسات التعليمية في مجال المكتبات والمعلومات من رسم وبناء برامج تدريبية تتماشى مع المتطلبات الحالية والمستقبلية للمهنة، كما يهدف البحث إلى التعريف بتجربة جمعية المكتبات الأمريكية (ALA) في تطبيق هذه الآلية، وإمكانيات تطبيقها من طرف مؤسسات التدريب العربية في هذا المجال بالتنسيق مع جمعيات المكتبات العربية.

منهج البحث:

أعتمد البحث منهج دراسة الحالة ، حيث يتميز هذا المنهج عن غيره من مناهج البحث العلمي بكونه لا يحدد عينة ومجتمع للبحث، بل يختار حالة محددة لتناولها وفحصها بشكل دقيق، وتتم عملية اختيار الحالة للدراسة وفقًا لشروط محددة، للتوافق مع طبيعة الدراسة المختارة لها، وليس بشكل عشوائي ليس من شأنه أن يخدم أهداف الدراسة، إن منهج دراسة الحالة فريد بنوعه بشكل عام عن مناهج البحث العلمي الأخرى، ويلجأ إليه الباحثون في حالة الرغبة في الحصول على نتائج ومعلومات تفصيلية حول فئة محددة.

مفهوم دراسة الحالة:

يمكن تعريف منهج دراسة الحالة بأنه المنهج العلمي الذي يهتم بدراسة كافة الجوانب الخاصة بظاهرة ما، أو التعرف على خصائص حالة ما قد تكون متمثلة في موقف أو فرد أو جماعة يجمعهم عمل أو هواية أو خلافه؛ ويشار إليه في بلد نشأته فرنسا بالمنهج المونجرافي، والذي يقصد به المنهج المختص بتقديم وصف شامل لموضوع محدد.

حدود البحث:

الحدود الزمنية: وهي الفترة التي تم فيها إعداد البحث وهي من 2019م وحتى 2021م.

الدراسات السابقة:

يوجد دراستين هامتين حول تجربة جمعية المكتبات الأمريكية (ALA) في تطبيق آلية اعتماد برامج التدريب في مجال دراسات المكتبات و المعلومات هما:

1- دراسة "معايير جمعية المكتبات الأمريكية (ALA) لاعتماد برامج الماجستير في دراسات المكتبات والمعلومات: الحاجة إلى نظرة تأمل عربية للاعتبار والعمل"، للدكتور عصام منصور، والتي نشرت سنة 2009م بمجلة دراسات المعلومات في عددها الرابع، والتي تناولت أهمية وضرورة الأخذ بمعايير وقواعد الجودة في مجال المكتبات والمعلومات في ظل الاتجاه العالمي نحو توكيد خدمات وبرامج هذا المجال واعتمادها، وقد استشهدت الدراسة بالمعايير المتبعة من قبل جمعية المكتبات الأمريكية (ALA)، خاصة في الجزء المتعلق باعتماد برامج الماجستير في دراسات المكتبات والمعلومات، من خلال التعريف بها وشرحها وتبيان خصائصها وأهمية تطبيقها في اعتماد برامج دراسات المكتبات والمعلومات، وينتهي العمل بوقفة ونظرة تأمل في العمل والتفكير لمن يهمه الأمر في أقسام المكتبات والمعلومات العربية.

2- دراسة "The ALA accréditation program" للباحث "Flinor Yungmeyer"، المجلد رقم في مجلة "Journal of Education for Library and Information Science"، المجلد رقم 2، سنة 1984م حيث تتناول بالشرح والتفصيل تجربة جمعية المكتبات الأمريكية (ALA) في تطبيق آلية اعتماد برامج التدريب في مجال دراسات المكتبات والمعلومات، مع التركيز على شرح المعايير المعتمدة خلال سنوات 1926م و1933م و1951م و1972م، وتحديد المعايير الكمية والنوعية في تصنيف مؤسسات ومدارس التعليم وكيفية بناء ورسم البرامج التعليمية تماشياً مع معايير الاعتماد المطبقة.

مفاهيم الجودة والاعتماد:

تعتبر الجودة أحد أهم الوسائل والأساليب لتحسين نوعية التعليم والارتقاء بمستوى أدائه في العصر الحالي الذي يطلق عليه بعض المفكرين بأنه عصر الجودة (السايح،2022،موقع إلكتروني) ، فلم تعد الجودة ترفأ ترنو إليه المؤسسات التعليمية أو بديلاً تأخذ به أو تتركه الأنظمة التعليمية، بل أصبح ضرورة ملحة تمليها عجلة الحياة المعاصرة خاصة عند اشتداد المنافسة.

تعريف الجودة:

من الواضح أن مصطلح الجودة ليس بالجديد أو المستحدث، بل إنه من أصول اللغة منذ نشأتها، إلا أن استعمالها لتقييم المؤسسات وخدماتها أدق تعبير، ففي اللغة العربية نقول الجودة، وبالفرنسية qualité وباللغة الانجليزية quality، والجودة لغة هي نقيض الرديء، وجود أي الجيد على وزن فيعل وأصله جود، فقلبت الواوياء لانكسارها ومجاورتها الياء ثم أدغمت الياء الزائدة فيها، والجمع جياد ونقول جاد الشيء جوّده أي صار جيداً، وأجدت الشيء فجاد (ابن منظور،د.ت،ص240).

وتعرف الجودة بأنها "أداء العمل وفق معايير ومواصفات قياسية، لبلوغ مستوى الامتياز في العلاقة بالزبائن على مستوى المؤسسات الاقتصادي، ويتم ذلك عن طريق تحسين نوعية المنتجات والرفع من مستوى الخدمات، فبالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الخاضعة للمنافسة، التي لا يمكن أن تكون ناجحة إلا إذا توجت ودعمت بجودة في الإنتاج، ثم غطت هذه الطريقة المؤسسات التي تقدم خدمات كالنقل، والسياحة ثم الخدمات الفكرية مثل مؤسسات التعليم العالي (السبتي، 2002، ص 30).

والجودة طبقاً للمواصفة القياسية 8402 هي "مجموعة السمات والخصائص لمنتج أو خدمة التي تجعلها قادرة على تلبية احتياجات العملاء سواء تم النص عليها صراحة أو ضمنيا"(السامرائي،2006، ص30).

ويمكن تعريف الجودة أيضاً من منطلق تحليل صفاتها التي حددت خمس صفات، هي:

- 1- الأداء Performance: ويتعلق الأداء بالجوانب التشغيلية للمنتج.
 - 2- الميزات Features: أي الخيارات الإضافية.
- 3- الصلاحية Reliability: ويراد بها المدة التي يكون فيها الأداء المناسب متوقعاً.
- 4- التطابق Conformance: أي قدرة المنتج على الامتثال بالمقاييس الدولية للامتياز.
- 5- الديمومة Durability: تتعلق بتحديد فترة عمر المنتج وهذا الوصف ينطبق أيضا على: القابلية للاستخدام Service ability، والجمال الذي يتعلق بمظهر المنتج، وصورة الجودة Service ability وهي السمعة التي يحظى بها المنتج أو الخدمة في نظر الجمهور (كفوري، 278، 2000).

الجودة في التعليم العالي:

لقد أخذت الجودة لها بعض التعريفات المناسبة لمجال التعليم عند تبنيه لها، رغم أنها تفضي في النهاية إلى حد كبير إلى ما ترمي إليه إدارة الجودة الشاملة في أي قطاع كان، ونورد البعض منها فيما يلي:

فهي"تعني التخطيط والتنظيم والتنفيذ والمتابعة للعملية التعليمية وفق نظم محددة وموثقة تقود إلى تحقيق رسالة الجامعة في بناء الإنسان من خلال تقديم الخدمة التعليمية المتميزة وأنشطة بناء الشخصية المتوازنة" (السامرائي،مرجع سابق،ص37)، كما عرفها العبيدي بأنها "جملة من المعايير والخصائص التي ينبغي أن تتوافر لدى لجميع عناصر العملية التعليمية بالجامعة سواء منها ما يتعلق بالمدخلات أو المخرجات التي تلبي احتياجات المجتمع ومتطلباته ورغبات المتعلمين وحاجاتهم والتي تتحقق من خلال الاستخدام الفعال لجميع العناصر البشرية والمادية بالجامعة" (العبيدي،2009،ص20)، وهي أيضا "التحسين المستمر لأداء جميع المدخلات وتطوير البرامج والخطط الدراسية، بقصد تحقيق العدد الأكبر من الأهداف بأقل التكاليف وفي أقصر الأجال (ابوسنينة،2007،ص13) ، وتخص الجودة جميع العناصر المكونة للعملية التعليمية بدءاً من

الجمعيات المهنية وضمان الجودة في المكتبات والمعلومات جمعية المكتبات الأمريكية (193-217) الطالب والمدرس والإدارة الجامعية، ونظمها ولوائحها وتشريعاتها ووسائل التحويل والتسويق ثم المادة العلمية والمختبرات والمراجع وطرق التدريس وأماكن التلقي وأوقاته والتقويم لجميع العناصر ومقاييسه وإجراءاته (الدهشان، 2007، ص16).

ومن خلال التعاريف السابقة يظهر لنا جلياً أنها تركيز مكثف على الزبون سواء كان ذلك الزبون الخارجي المستفيد من الخدمة أو المنتج، أو الزبون الداخلي الذي يقدم الخدمة داخل المؤسسة، والاستمرارية في التحسين في كل نشاطات المؤسسة دون استثناء.

مفهوم الاعتماد:

"هو نظام للاعتراف بالمؤسسة التعليمية والبرامج التي تقدمها على أساس استيفاء المؤسسة والبرامج لمستوى محدد من الأداء والتكامل والجودة وفقاً لمعايير محددة، تؤهلها لنيل ثقة الوسط الأكاديمي والجمهور المستهدف"(الدهشان،2007،ص17) ، وهو الاعتراف الذي تمنحه هيئة الاعتماد لمؤسسة تعليمية، إذا كانت تستطيع إثبات أن برامجها تتوافق مع المعايير المعلنة والمعتمدة، وأن لديها أنظمة قائمة لضمان الجودة والتحسين المستمر لأنشطتها الأكاديمية وذلك وفقاً للضوابط المعلنة التي تنشرها الهيئة.

من خلال التعريفين السابقين يتضح أن هناك نقاط اتفاق كثيرة حول مفهوم الاعتماد وجوانبه باعتباره عملية تقييم للمؤسسات التعليمية أو البرامج بشكل كلي أو جزئي، بغرض التعرف على مدى إيفاء المؤسسات أو البرامج للمعايير التي تضعها هيئات أو تنظيمات مختصة، على أن يتم ذلك بشكل دوري، وبطريقة منظمة وبإجراءات معينة، وإذا حدث ذلك فإن المؤسسة أو البرنامج يمنح الاعتماد. علاقة الجودة بالاعتماد الأكاديمي:

يرتبط فكر الاعتماد Accreditation للتعليم العالي ارتباطاً وثيقاً بمبادئ إدارة الجودة للجودة Accreditation التي تبدو متداخلة في مضمونها ومخرجاتها، حيث أن ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي يتم من خلال التقييم والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي في العالم، وذلك لرصد جملة المفاهيم والإجراءات المتبعة في مؤسسات التعليم العالى على المستوى العالمي، فقد بدأ

كنشاط اختياري غير حكومي يهدف إلى الارتقاء بنوعية التعليم في المدارس والكليات والجامعات، ويتم على أيدي منظمات غير حكومية مستقلة.

خصائص الاعتماد:

يتسم الاعتماد بالخصائص التالية:

- الاعتماد ضرورة حتمية لضمان جودة التعليم، فهو حافز للارتقاء بالعملية التعليمية ككل، ومبعث على اطمئنان المجتمع لخريجي هذه المؤسسة.
- تتخذ نظم الاعتماد مداخل متنوعة، وتختلف باختلاف المجتمعات واختلاف النظم التعليمية وفلسفتها وإمكانياتها، ولذلك لا ينبغي الأخذ بنظام اعتماد معين في دولة معينة والعمل بموجبه في نظام تعليمي آخر في دولة أخرى، وإنما يمكن الاستفادة منه في الجوانب التي تتلاءم مع طبيعة النظام التعليمي المراد تطبيق الاعتماد فيه.
- إن نظام الاعتماد ينبغي ألا يقتصر على الجامعات وحدها، بل يمند ليشمل منظومة التعليم العالى بكل مؤسساته ومعاهده.
- الاعتماد لا يهتم فقط بالمنتج النهائي للعملية التعليمية ولكن يهتم بنفس القدر بكل جوانب ومقومات المؤسسة التعليمية، فنظام الاعتماد لا يرتكز على تقويم نتائج المؤسسة، ولكنه يعمل على تقويم مدخلاتها وعملياتها، فإذا كانت المدخلات والعمليات جيدة فإنه يفترض الحصول على جودة في التعليم والمخرجات.
- هيئات الاعتماد ليست في جميع الأحوال تابعة للحكومة أو الولاية أو الوزارة، بل قد تتبع هيئة مستقلة.
- الاعتماد لا يحقق ضبط جودة المؤسسة أو البرنامج فقط، بل اعتراف بأن الدرجة والشهادة العلمية التي تمنحها تختلف عن التي تمنحها غيرها من المؤسسات التعليمية المعتمدة الأخرى على المستوى القومي والعالمي، فهو لا يحقق مزايا للمؤسسة التعليمية فقط بل يؤكد مصداقية واحترام المؤسسة والثقة بها من قبل المجتمع والمؤسسات المهنية والعلمية المحلية والدولية(الدهشان،2007، ص19-19).

الجمعيات المهنية وضمان الجودة في المكتبات والمعلومات جمعية المكتبات الأمريكية (193-217) خطوات الاعتماد وإجراءاته:

على المؤسسة التي تحتاج الاعتماد من طرف هيئة معينة إتباع الخطوات والإجراءات التالبة:

- 1- القيام بدراسة ذاتية يتم من خلالها تقديم الأدلة على أن المؤسسة أو البرنامج المطلوب اعتمادها تحرص على الأخذ بالمعايير والأسس التي وضعتها هيئة الاعتماد من خلال لجنة تسمى اللجنة الداخلية للتقويم.
- 2- المراجعة المبدئية لما جاء بالدراسة الذاتية، حيث تقوم لجنة مكونة من بعض أعضاء هيئة تدريس، وخبراء متخصصون من مؤسسات مماثلة وأعضاء نقابات وجمعيات مهنية، بدراسة وفحص ما جاء بالدراسة الذاتية، من خلال زيارة المؤسسة والاطلاع على مكونات البرنامج، وبعد التأكد من تنفيذ الدراسة الذاتية يقوم هؤلاء بإعداد تقرير هم وأحكامهم على المؤسسة لهيئة الاعتماد.
- 3- تقوم المؤسسة بإرسال دراسة تقويمها الذاتي، وتقرير لجنة التدقيق إلى هيئة الاعتماد لطلب الاعتماد منها.
 - 4- عندما تتلقى هيئة الاعتماد الطلب، تشكل لجنة لتقوم بزيارة المؤسسة عدة زيارات.
- 5- وفي حالة التأكد من تحقيق المؤسسة لمعايير الجودة المنشودة، من هيئة الاعتماد، تمنح المؤسسة اعتمادها، وفي حالة وجود بعض القصور تمهل المؤسسة فترة زمنية للقيام بمتطلبات الاعتماد التي لم تتحقق، ثم تعاود الهيئة زيارتها إلى أن يتم اعتمادها.
 - 6- عقب الاعتماد تقوم الهيئة بنشر اعتماد المؤسسة للرأي العام والمجالس المتخصصة.
- 7- تستمر متابعة الاعتماد من الهيئة على فترات تتراوح بين ثلاث وعشر سنوات، وغالباً ما يتم ذلك من خلال تقديم دراسة ذاتية، وقيام لجنة بزيارة المؤسسة في كل مرة وهذه العملية تسمى عملية إعادة الاعتماد. Re- accreditation .

الجمعيات المهنية وضمان الجودة في المكتبات والمعلومات جمعية المكتبات الأمريكية (193-217) الجمعيات المكتبية ودورها في تطوير المهنة:

لاشك أن مهنة المكتبات والمعلومات تلاقي اهتماماً كبيراً من كل قطاعات المجتمع لما للمعلومات من أثر مباشر على حياة الجميع، وقد تزايد هذا الاهتمام بصورة واضحة منذ منتصف القرن الماضي، وأصبحت مهنة المكتبات ليست فقط مجالاً أكاديمياً ولكنها مرتبطة ارتباطاً أساسياً بالعنصر المهنى، ومفهوم يشتمل على عدد من الخصائص المترابطة يوردها Dean في الآتى:

- 1- تطوير جسم معرفي وتقنيات تخضع للنقد والمراجعة باستمرار.
- 2- تدريب مهنى معقول مرتبط غالباً بمؤسسات التعليم العالى والجمعيات.
 - 3- وجود جمعية لتطوير المهنة.
 - 4- اعتراف عام من الجمهور والعاملين بالطبيعية المهنية للمجال.
 - 5- الاهتمام بالمعيار الأخلاقي في الخدمة من قبل الممارسين.

أهداف الجمعيات المهنية:

تعتبر الجمعيات المهنية في العديد من الدول المتقدمة المتحدث الرسمي باسم العاملين في هذا المجال والمعبر عن أفكارهم وطموحاتهم، كما تعتبر بعض هذه الجمعيات المعبر عن اتجاهات الحكومة تجاه المجال أيضاً، إلا أن الغالب في هذه الجمعيات هو كونها جمعيات تطوعية ترمي إلى استكمال دور المؤسسات الحكومية الرسمية المهتمة بالمجال والتي لا تستطيع بمفردها إنجاز كل تطلعات المنتمين للمهنة وتعمل بالتالي على تفعيل حركة المجتمع في هذا الاتجاه.

ونلاحظ في أهداف جمعيات المكتبات والمعلومات في العالم عن وجود تجانساً كبيراً فيما بينها مع أن بعضها يفصلها تفصيلاً واضحاً، إلا أنه يمكن تلخيص الأهداف العامة في نقطتين:

- 1- تطوير وتحسين المكتبات وخدماتها.
- 2- تعميق موقع وتأثير مهنة المكتبات.

تلك الأهداف العامة تشمل العديد من الأنشطة التي يصعب حصرها بدقة، وقد تتراوح بين توفير فرص أو منح دراسية للعاملين المتميزين في المجال، إلى محاولة التأثير على أجهزة ومؤسسات الدولة خصوصاً تلك المسئولة عن القوانين والتشريعات، إلى تولي مهمة القيادة في مجالات مثل الحرية الفكرية وتشجيع النشر، ويورد أحمد بدر 4 الأنشطة التالية كأنشطة رئيسية يجب أن تقوم بها جمعيات المكتبات وهي:

- 1- عقد المؤتمرات والاجتماعات: لتبادل الخبرات وبلورة المشاكل المتخصصة والعمل على إيجاد حلول لها.
 - 2- تقديم الاستشارات المهنية لدعم الكفاءة المهنية وخدمة الأعضاء.
 - 3- إعداد المعايير المهنية لتحسين الأداء ومراقبة تنفيذها وذلك بالتعاون مع مؤسسات أخرى.
- 4- توفير فرص التعليم والتدريب قبل وأثناء وبعد الخدمة (التعليم المستمر) إما بالمشاركة في البرامج أو اقتراحها أو تمويلها أو تنسيقها مع مؤسسات علمية.
 - 5- إقامة المعارض للتعريف بالأجهزة والتقنيات والأدوات الحديثة في المجال.
- 6- التوظيف وذلك بجمع المعلومات عن الوظائف الخالية والإعلان عنها للأعضاء والترشيح لها.
- 7- النشر: خاصة لأدوات العمل الفني والتي قد لا يقبل الناشر التجاري نشرها، ويجب أن يكون هدف النشر

شاملاً الآتى:

- 1- تيسير الاتصال بين الأعضاء عبر دوريات وتقارير.
- 2- الإعلام عن الجمعية وموقفها في قضايا مختلفة كالمرتبات مثلاً.
- 3- تقديم النصح للأعضاء في مجال معايير السلوك والخدمات والأدوات على سبيل المثال.

4- مناقشة مختلف القضايا وإصدار الأدلة.

وعلى صعيد آخر، هناك من يعتبر أن للجمعيات المهنية دوراً بالغاً للأهمية في التدريب الجامعي والأكاديمي لأخصائيي المكتبات والمعلومات، على اعتبار أن مجال دراسات المكتبات والمعلومات يتسم بالطابع التطبيقي أكثر من منه نظري، وهو ما يفرض ضرورة الاعتماد على الجانب التطبيقي لتجسيد هذا التخصص في الميدان، ومن ثمة يظهر دور الجمعيات المهنية لترجمة الجانب النظري إلى ممارسات تطبيقية تعمل على تزويد العاملين في حقل المكتبات ومرافق المعلومات بمختلف أنواعها وأشكالها، بالمهارات والتقنيات التي تفيدهم في مهامهم الوظيفية، حيث يتجلى ذلك من خلال:

- التدريب من أجل تنمية القدرات المهنية للمكتبيين تطويرها.

- التدريب من أجل التجهيز للامتحانات المهنية (موسى، 2002، ص81-86).

ما هي جمعية المكتبات الأمريكية: (ALA)

بدأ تنظيم مهنة المكتبات في الولايات المتحدة في عام 1853م في مؤتمر المكتبيين والدارسين والاساتذة في نيويورك ليعلن للجمهور أن الوظيفة المتميزة للمكتبة هي تجميع وتنظيم وتنشيط استخدام الكتاب، وأن هناك أساليب فنية خاصة يجب إتباعها لنجاح الوظيفة ومن ثم توجد حاجة لتجميع الكتاب، وأن هناك أساليب فنية خاصة يجب إتباعها لنجاح الوظيفة ومن ثم توجد حاجة لتجميع العاملين في المجال إلا أن ذلك لم يتحقق فوراً، وفي سبتمبر 1876م صدر أول عدد من مجلة American Library Journal وكان ملفيل ديوي American Library مدير تحريرها، ثم تشكلت (ALA) American Library Association في أكتوبر 1876م وذلك في مؤتمر المكتبيين في فيلادلفيا، واعتبرت المجلة منذ عدد فيراير 1877م المجلة الرسمية للجمعية، وأعلنت الجمعية أن هدفها الارتقاء بالمكتبات وبالمهنة لضمان تقديم خدمات مكتبات ومعلومات جيدة للجمهور، وفي عام 1965م بلغت عضوية الجمعية (27 ألف) عضو، وارتفع العدد في أواخر السبعينات إلى أكثر من (35 ألف) عضو من أمريكا وكندا ودول أخرى، والعضوية مفتوحة لكل شخص أو منظمة أو

مؤسسة مهتمة بالمكتبات في كل العالم، وتدار الجمعية بواسطة لجنة منتخبة مكونة من (225 عضواً) بالإضافة لمجلس تنفيذي، وتتكون الجمعية من:

- 1- 13 قسم يختص كل قسم منهم بمجال خدمة محدد.
- 2- 10 موائد مستديرة للاهتمام بجوانب غير محددة في البند (1).
 - **3- 12 منظمة فر عية**.
 - 4- 5 مكاتب تنفيذية.
 - 5- 56 فرعاً جغرافياً في الولايات.

كما تهتم الجمعية بالمعايير والمؤهلات والمرتبات وشروط العمل وتوسيع وتطوير خدمات المكتبات، وقد أوجدت في بداياتها نظم الفهرسة والتصنيف لتسهيل تداول المعلومات، كذلك شجعت الجمعية نظم الأرفف المفتوحة، إعارة الكتب المنازل، تقديم خدمات متخصصة الشباب والأطفال، إنشاء مكتبات عامة تدعمها الدولة، تمديد خدمات المكتبات المناطق الريفية، الاهتمام بتصميم مباني المكتبات، ترقية البحوث والدراسات في المجال، بالإضافة إلى نشاطاتها المتعلقة بمنح الاعتماد البرامج التدريب في دراسات المكتبات والمعلومات التي سيتم تفصيلها الحقاً، والجمعية اهتمامات عير عالمية، حيث نفذت كثير من الخدمات خارج الولايات المتحدة، ولها سلسلة من المنشورات غير الربحية تتمثل في المجلات والكتب والتقارير بلغ عددها في أوائل السبعينات أكثر من 2000 مطبوع، كما تعطي الجمعية اهتماماً خاصاً بمسألة الحرية الفكرية، وترصد مجموعة من الجوائز لترقية في هذا المجال(درار،1998).

برنامج الاعتماد لجمعية المكتبات الأمريكية (ALA):

الاعتماد كآلية عمل لضمان وتحقيق وتحسبن الجودة بمفهومها الشامل، هو عبارة عن آلية تطبق وتعتمد في جميع المجالات لا سيما الاقتصادية والتسييرية منها، فهو في أبسط معانيه يمثل اعتراف

من طرف هيئة حيادية معترف بها بكفاءة وقدرة هيئة أو مؤسسة تنشط في مجال معين، في إنجاز مهام وتحقيق أهداف معينة، ويستند الاعتماد إلى وثيقة مرجعية معيارية تحدد المتطلبات والشروط الواجب توفير ها للحصول على الاعتماد، سواء تعلق الأمر بنظام الجودة الشامل أو بالمهارات التقنية الواجب توفر ها (ALA,2008,P3).

وتعد جمعية المكتبات الأمريكية (ALA) رائدة في مجال تطبيق آلية الاعتماد في برامج الدراسات في مجال المكتبات والمعلومات، حيث عين مجلس الجمعية لجنة الاعتماد (on Accreditation) لتكون مسئولة عن تنفيذ برنامج الاعتماد الموضوعة من طرف الجمعية، وتطوير وصياغة معايير التعليم الخاصة ببرامج الدراسات العليا لمرحلة التدرج في مجال المكتبات والمعلومات، وهي الدراسات التي تؤدي إلى درجة الماجستير، حيث تحظى هذه اللجنة بالاعتراف من طرف مجلس الاعتماد في الدراسات العليا (Accreditation المالكتبات الأمريكية (Accreditation) كهيئة اعتماد رسمية لمثل هذه البرامج في الولايات المتحدة الأمريكية—109, وتعتبر جمعية المكتبات الأمريكية (ALA) في وثبقة معايير اعتماد برامج الماجستير في دراسات المكتبات والمعلومات لسنة 2008م، بأن هذا الأخير يعد آلية ضمان المجتمع التربوي والجمهور العام وبقية المنظمات والوكالات الأخرى، بأن الهيئة أو الجهة أو البرنامج المستفيد من الاعتماد يتوفر على الحد الأدنى من الشروط اللازمة للحصول عليه، والممثلة في:

- تحديد الأهداف التربوية التي تتناسب مع التطلعات والأهداف التعليمية بشكل واضح.
 - توفير الشروط التي تمكن من تحقيق الأهداف المحددة بشكل عملي وعقلاني.
 - تحقيق الأهداف المحددة بشكل واقعي وملموس.
 - القدرة على المواصلة والاستمرار في تحقيق الأهداف المحددة من التدريب.

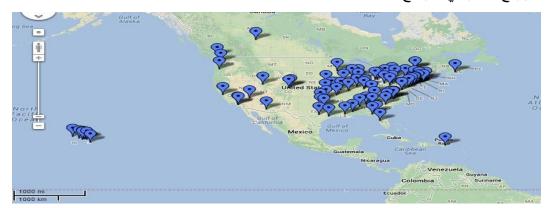
كما يمكن أن يكون الاعتماد بمثابة آلية لتقييم وقياس الجودة وتحسينها، على اعتبار أن الجودة تمثل الاستعمال الفعلي والعقلاني للإمكانيات والمصادر المتاحة لتحقيق الأهداف التربوية والوصول إلى النتائج والمخرجات التعليمية المرجوة(ALA,OP,CIT)، وتعود البدايات الأولى لتطبيق مبدأ الاعتماد من طرف جمعية المكتبات الأمريكية (ALA) إلى سنة 1923م، تزامناً مع ظهور تقرير Williamson الموسوم: "بالتدريب والتعليم لخدمات المكتبات" (Training for Library Service)، وإنشاء مكتب التعليم في علوم المكتبات (Service forLibrarrianship) من طرف الجمعية ذاتها، وتكليفه بمنح الاعتماد لبرامج التدريب والمراجعة من طرف الجمعية كوسيلة لدفع وتحسين المهنة المكتبية وتطوير مناهج تدريب المهنيين وتحسين قدراتهم ومهاراتهم المهنية، وقد استمر هذا المكتب في العمل إلى سنة 1956م، حيث تم إنشاء لجنة الاعتماد المشار إليها أعلاه، وقد تعامل كل من مكتب التعليم في علوم المكتبات ولجنة الاعتماد خلال مسيرتهما مع خمسة وثائق معايير اعتماد معتمدة من طرف الجمعية، وهي المعايير التي وضعت سنوات 1926م، 1933م، 1951م، 1972م، وأخرها المعابير المعتمدة حالياً والتي تم وضعها سنة 2008م، حيث تعد المعايير الموضوعة سنتي 1926م و1933م، معايير ذات طبيعة كمية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى تقييم مؤسسات التعليم في علوم المكتبات والمعلومات، وتحدد معايير 1926م، أربعة فئات لمدارس المكتبات: المدارس الجامعية للصغار والكبار، ومدراس الدراسات العليا والدراسات العليا المتقدمة في علوم المكتبات والمعلومات، كما ضمت هذه الوثيقة المعابير الخاصة بدروس المدارس الصيفية، وبرامج التدريب في علوم المكتبات والمعلومات، بينما حددت معايير 1933م ثلاث فئات لمدارس المكتبات:

- المدارس التي تقدم دروساتً في علوم المكتبات والمعلومات ضمن السنوات الأربع للدراسات العليا المقدمة من طرف المؤسسات الجامعية.

- المدارس التي تفرض أربع سنوات من التعليم الثانوي للتسجيل بها، وتقدم تدريباً في علوم المكتبات والمعلومات خلال السنة الجامعية الأولى.
- المدارس التي تفرض درجة البكالوريوس كشرط للتسجيل في السنة الأولى في علوم المكتبات أو التي تقدم برامج تدريب متقدمة في علوم المكتبات خلال السنة الأولى من التسجيل.

وقد تم التحول من الاهتمام بمدارس التدريب إلى برامج التدريب المؤدية إلى درجة الماجستير في علوم المكتبات والمعلومات بعد وضع معايير الاعتماد لسنة 1951م، وهذا بعد أن أصبحت مدارس المكتبات تقدم برامج في التدرج وما بعد التدرج وصولاً إلى درجة الدكتوراه، حيث أصبحت المعايير تقتصر فقط على برامج الماجستير دون غيرها، وقد جاءت وثيقة معايير الاعتماد لسنة 1972م بتفصيلات أكبر حول مختلف الجوانب والعناصر المشاركة في بناء البرامج التعليمية وتطبيقها بهدف تحقيق الأهداف التربوية والنظرية والمهنية المرجوة منها، حيث قسمت هذه المعايير إلى ستة عناصر أساسية هي: أهداف برامج التدريب، والبرامج الدراسية، وهيئة التعليم، والطلبة، والتسهيلات، والموارد المادية(Elinor Yungmeyer. Op.cit).

هذا وتمنح جمعية المكتبات الأمريكية (ALA) ما لا يقل عن 63 اعتماداً لبرامج التدريب في دراسات المكتبات والمعلومات عبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية و كندا وبورتوريكو، وتمثل الصورة التوزيع الجغرافي للبرامج المعتمدة:



صورة توضح التوزيع الجغرافي لبرامج الإعداد المعتمدة من طرف جمعية المكتبات الأمريكية (http://www.ala.org/accreditedprograms/directory/map).

الجمعيات المهنية وضمان الجودة في المكتبات والمعلومات جمعية المكتبات الأمريكية (193-217) معايير الاعتماد لجمعية المكتبات الأمريكية (ALA):

تعد هذه المعايير وصفاً للملامح الرئيسية لبرامج تعليم المكتبات والمعلومات التي تمكن المهنيين من العمل في مجال المكتبات والمعلومات، وتوضح الحدود الدنيا والاحتياجات اللازمة لتخريج أخصائي المكتبات والمعلومات، كما تعد معايير نوعية أكثر منها كمية، من خلال اهتمامها بطرق الوصول إلى درجات الامتياز عبر وضع الأليات المختلفة لتطوير المعايير الخاصة بتقييم الكفاءة التعليمية المكتسبة، كما تشمل هذه المعايير تقييماً للاستخدام الجيد للمصادر المختلفة والمتاحة ببرامج تعليم المكتبات والمعلومات المختلفة بهدف تحقيق الأهداف المحددة للبرامج التدريبية المعتمدة (منصور ،2009، 156-156). وعموما، يمكن إيجاز هذه المعايير في النقاط الأساسية وفقاً للمحاور الست التي تشملها:

1- المهام، الأهداف، الغايات:

1-1- يتم متابعة مهام وأهداف البرنامج وتحقيق غاياته من خلال وضع تخطيط مستمر وعلى نطاق واسع يشمل الجهة التي يهدف البرنامج خدمتها، مع العمل على احترام مبادئ و ثقافة المؤسسة الأم وبيئتها الاجتماعية.

2-1- يتم وضع وتحديد أهداف البرنامج استناداً إلى النتائج والمخرجات المرجوة لتعليم الطلبة، والتي تعكس ما يلي:

أ- الطابع الأساسي لمجال دراسات المكتبات والمعلومات، التي تشمل دراسة المعلومات والمعارف المسجلة، والخدمات والتقنيات التي تسهل تسييرها واستعمالها، والتي تشمل كل ما يتعلق بإنتاج المعلومات والمعارف، وتبليغها وتحديدها

وانتقاءها واقتناءها، وتنظيمها ووصفها وتخزينها واسترجاعها وحفظها.

ب- فلسفة ومبادئ وأخلاقيات مجال دراسات المكتبات والمعلومات.

ج- المبادئ الملائمة للتخصص الموضوعي والمحددة في إعلانات ووثائق المنظمات المعنية المعروفة.

- د- دور التدريس والخدمة في تطوير المجال.
- ٥- أهمية البحث في تطوير القاعدة المعرفية للمجال.
- و- أهمية مساهمات دراسات المكتبات والمعلومات في تطوير ودعم المجالات المعرفية الأخرى.
 - ز- أهمية مساهمات المجالات المعرفية الأخرى في تطوير مجال دراسات المكتبات لمعلومات.
- ح- أهمية خدمات المكتبات والمعلومات في المجتمعات المتنوعة القيم والثقافات، بما فيها دور خدمة احتياجات المجموعات المحرومة والمقصاة.
- 1-3- يتم تقييم كل برنامج في سياق مدى مطابقته لهذه المعايير و مقدرته على تحقيق أهدافه و غاياته، وتماشياً مع مهام المؤسسة التدريبية، المحددة بوضوح والمصرح بها علناً والمراجعة بشكل منتظم، فإن أهداف و غايات البرنامج التدريبي تشكل الإطار المرجعي للتقييم الداخلي والخارجي، إذ يتطلب تقييم أهداف و غايات البرنامج التدريبي إشراك جميع العناصر الفاعلة لتطبيقه مثل الطلبة والأساتذة والموظفين(American Library Association. Op.cit. p.34).

2- البرنامج الدراسى:

2-1- يقوم البرنامج الدراسي على الأهداف والغايات المحددة مسبقاً، ويتطور استجابة لتخطيط منهجي مستمر، ويوفر البرنامج الدراسي ضمن هذا الإطار الشامل، ومن خلال التجارب التربوية المتنوعة، المعارف النظرية والتطبيقية، والمبادئ والقيم اللازمة لبناء وإتاحة الخدمات في بيئة المكتبات ومؤسسات المعلومات وفي سياقات أخرى.

2-2- يعنى البرنامج الدراسي بدراسة المعلومات والمعارف المسجلة، بالإضافة إلى الخدمات

والتقنيات التي تسهل تسييرها واستعمالها، ويشمل برنامج دراسات المكتبات والمعلومات المواضيع المتعلقة بخلق المعلومات والمعارف، وتبليغها وتحديدها وانتقاءها واقتناءها، وتنظيمها ووصفها وتخزينها واسترجاعها وحفظها.

2-3- كما يعمل البرنامج الدراسي على:

- أ- تشجيع تطور وترقية الأخصائيين والمهنيين في مجال المكتبات والمعلومات، المكلفين ببناء
 وعرض الخدمات المكتبية والمعلوماتية.
- ب- التأكيد على إبراز المعارف العلمية المتطورة التي تعكس نتائج البحوث الأساسية والتطبيقية في المجالات ذات الصلة.
- ج- إدماج الجانب النظري والتطبيقي، بالإضافة إلى توظيف التقنيات الحديثة في العملية التعليمية.
 - د- الإستجابة إلى احتياجات مختلف فئات المجتمع بما فيها الفئات المقصاة والمحرومة.
 - ٥- الإستجابة إلى احتياجات ومتطلبات التغيرات التكنولوجية المتسارعة.
 - و- توفير التوجهات المستقبلية لتطور المجال.
 - ز- التأكيد على الإلتزام بتطوير المهنة بشكل مستمر.
- 2-4- يوفر البرنامج الدراسي للطلبة إمكانية بناء برامج دراسية متناسقة، تمكنهم من تلبية احتياجاتهم الذاتية، وأهدافهم وتطلعاتهم في سياق المتطلبات التعليمية التي تفرضها المؤسسة التدريبية، بشكل يمكنهم من بناء مسار مهني ناجح.
- 2-5- في حالة ما إذا كان البرنامج الدراسي يضم دراسات حول خدمات ونشاطات في مجالات متخصصة، ينبغي بناء المحتويات المتعلقة بهذه المجالات وفقا للهيكل العام لدراسات المكتبات والمعلومات، كما ينبغي أخذ التطورات المعرفية والمهارات المحددة من طرف الهيئات المهنية المعروفة بعين الإعتبار عند تصميم التجارب التعليمية المتخصصة.
- 6-2- ينبغي على البرنامج التدريسي أن يتوافق مع معايير الإعتماد، بغض النظر عن شكل أو مكان العملية التعليمية.
- 2-7- ينبغي أن يخضع البرنامج الدراسي للمراجعة بشكل منتظم، وأن يتسم بالمرونة التي تجعله قابلاً للتغيير ومستوعباً للإبداع، كما أن تقييم البرنامج الدراسي ينبغي أن يتم من خلال الإنجازات الحالية والمستقبلية للطلبة الدارسين، وأن يضم كل العناصر الفاعلة في العملية

التعليمية: طلاب، أعضاء هيئة تدريس، موظفون .American Library Association. Op.cit)

3- أعضاء هيئة التدريس:

- 1-1- يجب أن يتوفر لدى المؤسسة التعليمية هيئة تدريس قادرين على تحقيق أهداف وغايات البرنامج الدراسي المعتمد، كما يتطلب الأمر توافر هيئة تدريس بنظام الدوام الكامل كافية من حيث العدد، ومن حيث تنوع المجالات والتخصصات، بشكل يمكنها من أداء مهام التدريس والتدريب والبحث وما يرافق من مهام ونشاطات ذات طابع تعليمي وتربوي، كما يمكن اللجوء عند الحاجة إلى أساتذة بنظام الدوام المؤقت، على أن يكون ذلك مدعماً ومكملاً لمهام وكفاءات هيئة التدريس الدائمة، خاصة في المجالات المعرفية والمهنية التي لا تتوافر لدى أعضاء هيئة التدريس الدائمة وتدخل في نطاق خبرة واختصاص هيئة التدريس المؤقتة.
- 2-3- على المؤسسة التدريبية أن تولي الأولوية الكبرى للتعليم والبحث من خلال التعبينات والترقيات التعليمية التي تحدثها، ومن خلال تشجيع الإبتكار والإبداع في التعليم والبحث وتحسين ظروف العملية التعليمية وتطويرها.
- 3-3- على المؤسسة التدريبية أن تضع السياسات المناسبة لتوظيف أعضاء هيئة التدريس من مختلف الخلفيات الفكرية والمعرفية ذات العلاقة بمجال دراسات المكتبات والمعلومات، مع الحرص على التصريح والتعريف بهذه السياسات والعمل على تطبيقها.
- 4-3- يجب أن تتوافر لدى أعضاء هيئة التدريس كفاءات ومهارات التدريس في مجال تخصصه، بالإضافة إلى الوعي

والثقافة التكنولوجية، والفعالية في العملية التدريسية والمشاركة الفعالة مع المنظمات والهيئات ذات الصلة بالبرنامج الدراسي.

- 3-5- يجب أن توجه تعيينات وتكليفات أعضاء هيئة التدريس وفقاً لاحتياجات ومتطلبات البرنامج الدراسي من جهة، والمهارات التي يتمتع بها كل عضو من جهة.
- 6-3- يجب ان تضع المؤسسة التدريبية نظاماً منهجياً لتقييم أعضاء هيئة التدريس، من خلال قياس مدى تحقيق الأهداف التعليمية ومستويات الإبداع المحققة في مجال التدريس والبحث، كما ينبغي أن تشمل عملية التقييم كل العناصر الفاعلة في العلمية التعليمية بما فيها أعضاء هيئة التدريس والطلبة (American Library association. Op.cit. p.45).

4- الطلبة:

- 4-1- على المؤسسة التدريبية أن تعمل على صياغة سياسات التوظيف والقبول والمساعدات المالية، وغير ها من السياسات الإدارية والأكاديمية المتعلقة بالطلبة، بشكل يمكنهم من الإنسجام مع رسالة وأهداف وغايات البرنامج الدراسي المعتمد، كما يتوجب أن تمكن تركيبة الهيئة الطلابية لا سيما من الناحية العددية من ممارسة العملية التعليمية في أحسن الظروف.
- 2-4- ينبغي على المؤسسة التدريبية أن توفر المعلومات الصحيحة والحديثة عن المؤسسة والبرامج التدريبية المتاحة للطلبة والجمهور العام، وتشمل هذه المعلومات توضيحات حول محتويات البرامج التدريبية والأهداف والغايات المرجوة منها، بالإضافة إلى معلومات حول أعضاء هيئة التدريس وإجراءات التسجيل والقبول والدعم المالي المتاح، وكيفية التدريس والتقييم.
- 4-3- يجب التصريح بشروط ومعايير القبول بشكل واضح، وتحديد المعارف المسبقة الواجب توفرها لدى الطالب لمتابعة البرنامج الدراسي المعتمد.
- 4-4- ينبغي تمكين الطلبة من الحصول على برامج تمكنهم من تلبية احتياجاتهم المعرفية وتطوير مهاراتهم الأكاديمية والمهنية، وأن يتم إخضاعهم لتقييم منهجي ومتعدد الأشكال.

4-5- يجب أن توفر المؤسسة التدريبية بيئة تعليمية تشجع وتحفز مشاركة الطلبة في العملية التعليمية،

مع إتاحة الفرص والإمكانيات لإنشاء المنظمات الطلابية والمشاركة في صياغة وتعديل السياسات الأكاديمية المتعلقة بالحياة الطلابية.

5- الإدارة والدعم المالى:

- 5-1- ينبغي على المؤسسة التدريبية التصريح بالبيانات والمواد ذات العلاقة بميزانية البرنامج التدريبي.
 - 2-5- ينبغي وضع الخرائط التنظيمية للبرنامج والمؤسسة التدريبية.
 - 3-5- ينبغي الإعلان عن محاضر إجتماعات هيئة إدارة البرنامج الدراسي.
- 4-5- ينبغي الإعلان عن المعلومات الخاصة بإتاحة المنح البحثية وتكاليف السفر، وكذلك المساعدات المادية للطلاب.
 - 5-5- المعلومات الخاصة بمرتبات وحوافز أعضاء هيئة التدريس، و كذلك العاملين بالبرنامج.
- 6-5- وصف للفرص والإمكانيات التي توفرها المؤسسة التدريبية لأعضاء هيئة التدريس والعاملين والطلاب.

6- الموارد و التسهيلات المادية:

- 6-1- ينبغي توفير وصف واضح لمدى خضوع وامتثال مباني وطوابق المؤسسة التدريبية الحاضنة للبرنامج التدريبي للمواصفات والمعايير المثالية للمباني.
- 2-6- ينبغي توفير المعلومات الخاصة بمحموعات ومقتنيات المكتبة المساندة للمؤسسة التدريبية والبرنامج الدراسي.
 - 6-3- وصف التقنيات المستخدمة بقاعات المحاضرات والقاعات الدراسية.

- 4-6- وصف لمختبرات الحواسيب الخاصة بالتدريس للطلاب والمعدات المساعدة في ذلك.
 - 6-5- وصف الحواسيب والمعدات التي يستخدمها أعضاء هيئة التدريس والعاملين.
- 6-6- توفير المعلومات الخاصة بدعم ومساندة الطلاب المنتسبين لبرامج التعليم عن بعد، مع تحديد طرق الوصول والإستفادة.
- 6-7- وصف للتسهيلات التي توفرها وتتيحها المؤسسة التدريبية لكل من أعضاء هيئة التدريس والعاملين والطلاب (منصور 2009، ص125).

خاتمة:

إستناداً إلى ما سبق، وبالنظر إلى واقع التدريب الجامعي للأخصائيي المكتبات والمعلومات في اقسامناً ومعاهدناً العربية، وعلى الرغم من الجهود المبدولة في مختلف الأقسام والمعاهد العربية، غير أن مشاركة الجمعيات المهنية العربية في المجال يمثل الحلقة المفقودة التي لا يمكن بدونها الإرتقاء إلى الجودة المطلوبة في العملية التدريبية، وتحقيق البرامج التدريبية التي تمكن أخصائيي المكتبات والمعلومات العرب من مواجهة التحديات الجديدة التي تواجهها المهنة في ظل المجتمعات المعلوماتية المعاصرة، والتي تفرضها التطورات المتلاحقة والمتسارعة لتقنيات والمعلومات والإتصال وتطبيقها في مجال المكتبات والمعلومات من جهة، وتطور احتياجات سوق العمل من جهة أخرى، كما يتضح بأن هناك هوة بين الجمعيات المهنية في الدول العربية التي تشارك بشكل فعال في رسم وتحقيق أهداف العملية التعليمية لأخصائيي المكتبات والمعلومات، والجمعيات المهنية العربية التي يعتبر دورها مغيباً في هذا المجال، ويعود ذلك إلى تغليب العمل الفردي المنعزل على العمل المؤسساتي المنظم والممنهج، فضلاً عن غياب التواصل الفعلي بين الجمعيات المهنية المكتبية الوطنية والجمعيات الإقليمية على مستوى الوطن العربي (السريحي، 2009)، لذا أصبح من الضروري العمل على تفعيل دور الجمعيات المهنية العربية في مجال رسم واعتماد برامج تدريب الضروري العمل على تفعيل دور الجمعيات المهنية العربية في مجال رسم واعتماد برامج تدريب أخصائيي المكتبات والمعلومات بالتنسيق مع أقسام ومعاهد التدريب العربية، وتوجيه الجهود وتنسيقها أخصائيي المكتبات والمعلومات بالتنسيق مع أقسام ومعاهد التدريب العربية، وتوجيه الجهود وتنسيقها

من خلال اعتماد النسق الهرمي للعمل الموحد، وترسيخ العمل المشترك في هذا المجال بإشراك كل الجمعيات المهنية المتواجدة عبر مختلف الدول العربية، بغية وضع معايير عربية لإعتماد برامج تدريب أخصائيي المكتبات والمعلومات تتماشى مع خصوصيات وواقع كل دولة عربية، وتحديد آليات وكيفيات تطبيقها بشكل يضمن تحقيق الجودة المطلوبة في العملية التعليمية بجامعاتنا ومعاهدنا العربية.

المراجع والمصادر:

- عبد المالك بن السبتي- تطبيق نظام الجودة في المؤسسات التوثيقية مجلة المعلوماتية مج1-ع2 2002م.
 - ابن منظور لسان العرب المحيط: معجم لغوي علمي مج1- بيروت دار العرب-[د.ت].
- المنجي بوسنية رؤية في ضبط النوعية لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي- المجلة العربية للتربية مج1- ع2- تونس- د.ت.
- سيلان جبران العبيدي- ضمان جودة مخرجات التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي: المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي- بيروت- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- 2009م.
- موسى حروش- دور الجمعيات المهنية في التكوين الجامعي- مجلة المكتبات و المعلومات- العدد الأول-أبريل 2002م.
- حسن عواد السريحي- الجمعيات والاتحادات المهنية العربية والدور المفقود- cybrarians journal-ع18- 2009م.
 - جمال على الدهشان- الاعتماد الأكاديمي الإسكندرية- دار المعرفة الجامعية- 2007م.
 - مهدي السامرائي- إدارة الشاملة في القطاعين الإنتاجي والخدمي- عمان- دار جرير-2006م.
- محمد مصطفى السايح- الجودة-جودة التعليم- إدارة الجودة الشاملة: رؤية حول المفهوم والأهمية- [على http://www.4shared.com /office/VPZsv0de/-_.html .

- عبد الله محمد عبد الله درار الجمعيات المهنية ودورها في تطوير خدمات المكتبات والمعلومات مع إشارة خاصة للجمعية السودانية للمكتبات المعلومات المؤتمر العام الأول تحت شعار، المكتبات السودانية وتحديات القرن الحادي والعشرين قاعة الشهيد الخرطوم 17 18 أكتوبر 1998م الجمعية السودانية للمكتبات والمعلومات.
- عصام محمد رشيد منصور معايير جمعية المكتبات الأمريكية لاعتماد برامج الماجستير في دراسات المكتبات و المعلومات: الحاجة إلى نظرة تأمل عربية للاعتبار والعمل مجلة دراسات المعلومات ع4- يناير 2009م.
 - كارول كفوري- إدارة الجودة الشاملة وتدريب المعلمين- أعمال الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية- بيروت-2000م.
- American Library Association-(enligne)disponible sur le site http://www.ala.org/accreditedprograms/directory/map.
- American Library Association Accreditation of Master's Programs in Library &
 Information Studies. Chicago American Library Association 2008.
- Elinor Yungmeyer– The ALA Accreditation Program Journal of Education for Library and Information Science– Vol. 25– No. 2– The *ALISE/H.W– Wilson Foundation* Accreditation Conference– September –18, 1984. Chicago– Illinois (Fall, 1984).